

الخرافي: لم أبلغ حتى الآن بأي قرار حول حل المجلس

الإجواء غيوماً سوداء أو غير ذلك، فأجاب: لا توجد غيوم، فالجو جيداً في مثل هذه الأجواء كي نتجنب أمراض البرد.

الخرافي هنا نظيره في دولة باربادوس بالعيد الوطني

من جانب آخر، بعث رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي ببرقيته تهنئة إلى كل من رئيس المجلس الوطني في باربادوس مايكل كارنغتون ورئيس مجلس الشيوخ برانفورد تابت وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلادهما.



النملان يسأل وزيرة التجارة عن تجاوزات قانونية في عدد من المقاهي

تلك المقاهي؟
2- ما الإجراءات القانونية التي اتخذتها الوزارة ضد المقاهي المخالفة؟ وهل قامت الوزارة بالتنسيق بينها وبين وزارة الداخلية والبلدية للقضاء على تلك الظاهرة السيئة التي انتشرت داخل المجتمع الكويتي؟
3- لماذا وافقت وزارة التجارة والصناعة على إعادة فتح المقاهي المخالفة التي تم إغلاقها بعد أشهر قليلة مع اكتشافها للتجاوزات التي عملت عليها؟ مع تزويدي بعدد تلك المقاهي التي تم إغلاقها وفي أي منطقة، واسماء مالكي تلك المقاهي والمسؤول المختص بالوزارة الذي وافق على إعادة فتح المقاهي المخالفة.

وجه النائب سالم النملان سؤالاً لبرلمانها إلى وزيرة التجارة والصناعة أماني بورسلي جاء فيه: نشرت إحدى الصحف بتاريخ 2011/4/9 عن وجود المقاهي والتي انحرفت عن دورها لتمارس فيها مختلف أنواع الانحراف والفساد وإن رواد بعض المقاهي المشبوهة من الجنسين ومن مختلف الجنسيات تجاوزوا القانون بشكل سافر بالتحرش وجلب المشروبات والمخدرات، لذا يرجى افادتي بالآتي:
1- ما خطة الوزارة للحد من انتشار المقاهي الفاسدة التي خرجت عن دورها المرخص لها للقيام به؟ وما الأساس الذي بناء عليه تحطى وزارة التجارة الرخصة لاصحاب تلك المقاهي؟ وما دور الوزارة في المراقبة على



الصانع يرحب بقرار سمو الأمير قبول استقالة الحكومة ويطالب بحل المجلس دستورياً

وحكومة جديدين. وتعني الصانع أن تترافق هذه الخطوة الإيجابية مع حل مجلس الأمة حلاً دستورياً والدعوة لانتخابات برلمانية جديدة يختار الشعب فيها من يمثلته بنزاهة وشفافية. وفي سياق متصل طالب الصانع بسرعة الإفراج عن الشباب المحتجزين على خلفية دخول مجلس الأمة.

رحب الأمين العام للحركة الدستورية الإسلامية د.ناصر الصانع بقبول صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد استقالة حكومة الشيخ ناصر الحمد واصفاً هذه الخطوة بالقرار الحكيم لنزع فتيل الأزمة السياسية الراهنة التي تعيشها الكويت، لاسيما أنها جاءت متوافقة مع المطالب الشعبية والبرلمانية والتي أتتسع مداها وشهدتها ساحة الإرادة في عدة فعاليات وطنية متتابعة والتي طالبت ومازالت تطالب بنهج



رولا: تشكيل لجنة بعضوية الصرعاوي وجوهر للتحقيق في الإيداعات المليونية للنواب

تلقى هذه اللجنة توكيلاً رسمياً لها ممن يوافق من أعضاء مجلس الأمة بأن يكون للجنة الإطلاع على حساباته في جميع البنوك المحلية والخارجية منذ انتخابه عضواً بالمجلس لأول مرة وحتى الآن، وتتبع حركة هذه الحسابات، للكشف عن أي إيداع (نقدي أو تحويلي) مشبوه دون سند في الحساب يكون قد تم لصالح العضو، مع بيان اسم العضو، ومبلغ كل إيداع، وتاريخ الإيداع، واسم المودع، ورسم البنك المودع لديه، وسبب الاشتباه.
● تتلقى اللجنة التوكيلات الرسمية ممن يوافق من أعضاء المجلس على توكيل اللجنة بالإطلاع على حساباته، خلال

تظل الشبهات تحوم حول الأعضاء جميعاً، إلى أن تظهر حقيقة الأمر وتعلن إلى جمهور المواطنين. وبغية الكشف عن الحقيقة، واستناداً إلى المادة 147 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة التي تنص على أنه (يحق لمجلس الأمة في كل وقت أن يؤلف لجان تحقيق أو تدبب عضواً أو أكثر من أعضائه للتحقيق في أي أمر من الأمور الداخلة في اختصاص المجلس)، نقترح نحن الموقعين أنشاء ما يأتي:
● تشكيل لجنة تحقيق من السيدين عادل عبدالعزيز الصرعاوي ود.حسن عبدالله جوهر، عضوي مجلس الأمة.

قدمت النائبة د.رولا دشتي اقتراحاً جاء فيه: نشرت إحدى الصحف اليومية الكويتية (صحيفة القبس) منذ أكثر من ثلاثة أشهر موضوعاً عن الإيداعات المليونية المشبوهة في البنوك المحلية التي ادعت الصحيفة أنها قد تمت لصالح بعض أعضاء مجلس الأمة، وهو ما أساء إلى سمعة المؤسسة التشريعية وأعضائها إساءة بالغة. إذ تساءل المواطنون عن حقيقة الأمر في هذا الشأن، وهل صحيح أن إيداعات نقدية قد تمت لصالح بعض الأعضاء، ومن هم هؤلاء الأعضاء، وما مبلغ الإيداعات التي تمت لكل منهم، ومن هم المودعون، وما أسباب الإيداع. وسوف تظل هذه الإساءة قائمة، وسوف



الجسار تقترح معالجة أوضاع الخدم الهارين

لدى آخرين من غير الكفلاء. وإزاء ما يترتب على هذه الإجراءات من مشاكل كارتفاع معدلات تسبب العمالة الهامشية وتزايد نسبة الجرائم الأخلاقية النصب والاحتيال والإخلال بالشروط السكنية، ولما تعطله أيضاً من خروج على النظم واللوائح، كان من اللازم مواجهة هذه الظاهرة بمزيد من الحسم للقضاء عليها.
لذا فإنني أقدم بالاقترح برغبة وينص على قيام وزارة الداخلية بإصدار القرارات اللازمة لمعالجة أوضاع الهارين والمعالجين من خدم المنازل والعاملين بها والعمل لدى آخرين أو العمل الحر على غير مقتضى من أحكام القانون.
تشديد الجزاء الإداري على من يقوم بإيصال أي منهم أو تشغيله سواء لديه مباشرة أو لدى الغير، وعلى أن يقرن ذلك بعدم الموافقة له على استخدام

أي عمالة عند المخالفة والغاء التراخيص الصادرة بشأنها. اثر القبض على المخالفين من العمالة يتحمل من قام بالإخفاء أو الإيواء أو التستر نفقات وتكاليف الترحيل إلى الوطن الأصلي.
اثر ارتفاع أعداد العمالة المنزلية الهاربة من مخدميتها يعتبر الكفيل غير ملزم بدفع تناكس سفر للعمالة الهاربة المنزلية عند هروبها من الكفيل في حالة قيام الكفيل بإبلاغ الجهات المعنية عن هروب العمالة المنزلية وذلك خلال ثلاثة أيام ويعفى من المسؤولية القانونية.
إذا تقاسم الكفيل عن الإبلاغ عن هروب العمالة المنزلية يلزم الكفيل بدفع غرامة مالية قدرها 500 دينار أو أي عقوبة أخرى.
يلزم مستخدم العمالة المنزلية الهاربة أو من يقوم بإيوائهم

قدمت النائبة د.سلوى الجسار اقتراحاً برغبة جاء فيه: صدر المرسوم الأميري رقم 17 لسنة 1959 بقانون إقامة الأجانب، لتنظيم قواعد وأسس إقامة الأجانب بالبلاد والشروط المتطلب لها، أو بالتصريح لها بدخول البلاد، كما اشتملت المادة (24) لهم منه الجزاء على مخالفة أحكامه واسند القانون لوزير الداخلية (رئيس دوائر الشرطة والأمن العام) إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه.
ووضعا لأحكام القانون موضع التطبيق صدرت عدة قرارات وزارية تنظيمية لإحكامه تضمنتها تصوص قرارات وزير الداخلية رقم 640 لسنة 1987 وتعديلاته والقرارات الوزارية الأخرى، والتي شملت ضمن أحكامها معالجة مشاكل هروب فئة الخدم والسائقين الخاضعين من كفلهم والتواري عن الأنظار والعمل الحر أو الالتحاق للعمل



العدوة يستفسر عن الحفريات والصيانة بين أبو حليفة والنفطاس

المحافظتين، لاسيما تلك التي استمرت أعمال الحفريات فيها لشهور وسنوات عدة، مطالبا الوزارة بأن تقوم بالضغط على المقاولين المنفذين لتلك الأعمال بهدف تسلم الطرق في مواعيد مهلة المسددة أو توقيع مخالفات على هؤلاء المقاولين والإعلان عنها في وسائل الإعلام، في حالة التأخير لكي تجبر المقاولين الآخرين على التسليم في المواعيد المحددة. وجاءت الأسئلة على النحو التالي:
● ما مشاريع الصيانة والتأهيل على الطريق الساحلي بين النفطاس وأبو حليفة المعروف باسم طريق سالم صباح السالم الصباح منذ 5 سنوات حتى

للمساهمة في الحد من مشكلة الإزدحام المروري التي تعاني منها تلك المنطقة، لاسيما لو أخذنا في الاعتبار أن طريق سالم صباح السالم الموازي لطريق الفحيحيل هو الخيار الوحيد البديل لمرتادي تلك المنطقة في حالة إغلاق طريق الفحيحيل بسبب الإزدحام أو كثرة الكثافة المرورية عليه في أوقات الذروة.
وشدد العدوة على حتمية ان تنتهي وزارة الأشغال من جميع مشروعات صيانة طرق محافظتي مبارك الكبير والأحمدي في المواعيد المحددة حسب العقود المبرمة، والتي بسبب التأخير أصبحت تمثل عبئاً إضافياً على سكان

وجه النائب خالد السالم العدوة عدة أسئلة لوزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون البلدية عن أسباب استمرار الحفريات والصيانة منذ أكثر من 3 سنوات وحتى الآن على الطريق الساحلي الموصل بين أبو حليفة والنفطاس والمعروف باسم طريق سالم صباح السالم الصباح.
وطالب العدوة بسرعة الانتهاء من أعمال الطريق المختلفة والطرق المتفرعة منه والتي تعاني أيضاً من كثرة الحفريات وأعمال الصيانة منذ سنوات، مع سرعة تنفيذ الخدمات التحتية للطرق بهدف التطوير ورفع كفاءتها.



الحويلة لإنشاء مبنى جديد لهيئة المعاقين

الذي يعاني بسببه المراجعون لضيق مساحته، وعدم وجود مواقف للسيارات خاصة به لوجوده بين العمارات السكنية مما يسبب زحمة السيارات أيضاً لوجود سلالم كثيرة وضيقة تعيق حركة المراجعين المعاقين والمرضى وأولياء أمور كبار في السن يعانون من صعوبة الحركة في الدخول إلى المبنى، إلى جانب قلة عدد الموظفين والمواعيد البعيدة، وعدم التنسيق مع الجهات ذات الصلة. وبخلاف ذلك لا يتم استقبال أكثر من 200 مراجع في اليوم، فيما هناك مصعدان اثنتان فقط لخدمة مئات المراجعين من ذوي الإعاقة ومرافقهم الذين ينتقلون بين الأقسام الموزعة على 4 أدوار وسرداب، كما

أن المصعد ضيق ومساحته بالكاد تكفي لكروسي المعاق، مما أدى إلى وقوف طوابير من المراجعين ما بين معاق ومرافق أمام كل مصعد. لذا فإنني أقدم بالاقترح برغبة:
● تعمل الهيئة العامة لشؤون المعاقين فقرة مسائية بالإضافة للفترة الصباحية لتخفيف ازدحام المراجعين وفتح باب استقبال المراجعين حتى انتهاء الدوام الرسمي، وعدم تحديدهم 200 مراجع باليوم.
● إنشاء مبنى جديد لهيئة المعاقين معد لاستخدامات ذوي الإعاقة ومجهز بكل المستلزمات التكنولوجية والأجهزة الالكترونية الحديثة، ومدعوماً بالكوابل البشرية المتخصصة

قدم النائب د.محمد الحويلة اقتراحاً برغبة جاء فيه: إن رعاية المعاقين تشكل إحدى أولويات الدولة التي ينبثق من مشروعيتها حق المعاقين ذوي الاحتياجات الخاصة في فرص متكافئة مع غيرهم في جميع مجالات الحياة بما يحقق لهم احترام الذات والاعتماد على النفس والعيش بكرامة وحرية، وأكثر من ذلك فإن مستوى العناية والرعاية بالمعاق يشكل أحد أهم المقاييس العالمة التي تقاس بموجيها حضارات الأمم ومستويات تطورها، ونظراً للعناية التي تعانيتها هذه الفئة عند مراجعتها للمبنى الهيئة العامة لشؤون المعاقين الكائن في منطقة الشعب ذي السبعة طوابق



وزارة الكهرباء والماء

إعلان

من وزارة الكهرباء والماء

تعلم وزارة الكهرباء والماء للمواطنين الكرام بأنها ستقوم بإجراء الصيانة الضرورية لبعض محطات التحويل الثانوية في محافظة الأحمدية، وسيتبع ذلك قطع التيار الكهربائي بصورة مؤقتة حسب الأيام والمواعيد التالية:

اليوم	التاريخ	المنطقة	المحطة	القطعة	الوقت
الأحد	2011/12/4	جابر العلي	33	3	من 6.00 صباحاً حتى 12.30 ظهراً
الاثنين	2011/12/5	جابر العلي	34	3	من 6.00 صباحاً حتى 12.30 ظهراً
الثلاثاء	2011/12/6	جابر العلي	35	3	من 6.00 صباحاً حتى 12.30 ظهراً
الأربعاء	2011/12/7	جابر العلي	36	3	من 6.00 صباحاً حتى 12.30 ظهراً
الخميس	2011/12/8	جابر العلي	37	3	من 6.00 صباحاً حتى 12.30 ظهراً

والوزارة تهيب بالجميع إلى التعاون معها من أجل المصلحة العامة وشكراً،

عسكر يطالب بنقل المعسكرات الملاصقة لمناطق السكن الخاص

لذا فإنني أقدم بالاقترح برغبة لنقل المعسكرات الملاصقة لمناطق السكن الخاص إلى خارج المناطق السكنية بالتعاون بين وزارة الدفاع والمجلس البلدي.

خاص وهو ما يتطلب ضرورة إزالة المعسكرات المتواجدة بالقرب من المناطق المأهولة بالسكان إلى مناطق أخرى بعد توفير المواقع البديلة عن طريق البلدية.

أخرى بديلة بالتعاون مع وزارتي الدفاع والبلدية. فمحافظة مثل الجبراء يحيط بها عدد من المعسكرات ولكنها أصبحت ثكنة عسكرية وليست ذات طابع سكني

الإسكانية الجديدة بمختلف مناطق البلاد، فقد باتت من الأهمية بمكان وضع خطة واستراتيجية مستقبلياً لنقل معسكرات من الجيش من المناطق السكنية إلى أماكن

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحاً برغبة جاء فيه: نظراً لزيادة عدد السكان سنوياً وما يتبعها من زيادة في الكثافة السكانية مع تسارع مشاريع التوسع العمراني وإنشاء المدن